

Distr.: General
23 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٩٩ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤ وبرنامج عمله المقترح والخطة المالية المقترحة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

وقد نظر مجلس أمناء المعهد في هذا التقرير أثناء الدورة الثانية والستين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، المعقودة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، ووافق على تقديمه إلى الجمعية العامة. ويؤكد مجلس الأمناء الدور الحاسم الذي يؤديه المعهد في دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، والسلام والأمن، بالنظر إلى التقدم المحدود الذي تحرزته العناصر الأخرى لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويؤكد المجلس أيضاً قلقه البالغ إزاء أثر الأزمة على المعهد نتيجة كل من استمرار الحالة المالية غير المواتية والحجم المحدود للإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة والمخصصة لتغطية تكاليف مدير المعهد وموظفيه ولذلك، يجدد مجلس الأمناء الالتزام بمسؤولياته على النحو المبين في المادة الثالثة من النظام الأساسي للمعهد، وقد قدم التوصيات المناسبة بغية ضمان فعالية عمليات المعهد واستمراريتها.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150814 120814 14-58140 (A)



تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وبرنامج العمل المقترح والخطة المالية المقترحة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كما يغطي برنامج العمل الجاري وبرنامج العمل المقترح والخطة المالية لعام ٢٠١٤، والمقترح لعام ٢٠١٥. وقد أعد التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٣٩، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى مدير المعهد أن يقدم تقارير سنوية عن أنشطة المعهد. ويبرز هذا التقرير الإنجازات البرنامجية خلال هذه الفترة، وكذلك الحالة المؤسسية والمالية الراهنة.

وتنقسم أعمال المعهد إلى خمسة مواضيع برنامجية هي: أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي، والأمن والمجتمع، والتهديدات الأمنية المستجدة، والعمليات والممارسات. ويشجع المعهد على إحراز التقدم في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، والسلام والأمن، بطرق عدة منها تقديم تحليلات للمشاكل الأمنية الحالية مع التركيز على إيجاد حلول موجهة نحو السياسات، والعمل عن كثب مع الدول الأعضاء لدعم المفاوضات الجارية.

وخلال عام ٢٠١٣ نفذ المعهد ١٣ من فرادى المشاريع، وعقد ٢١ مؤتمراً وحلقة دراسية وأصدر ٢٤ منشوراً. وشارك موظفو المعهد أيضاً في طائفة من المؤتمرات التي عقدتها منظمات شريكة مثل دار تشاثام، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، ومنتدى جنيف، وجامعة السلام، ومؤسسة ويلتون بارك. وعلاوة على ذلك ساهم موظفو المعهد في الجهود المبذولة لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح من خلال إسداء المشورة للرئاسات والعمل بصورة مباشرة مع ممثلي الدول الأعضاء المقيمين في جنيف. وقد اكتملت بنجاح جميع المشاريع التي كان يتعين الانتهاء منها في عام ٢٠١٣؛ كما تكفل بالنجاح أيضاً هدف المعهد المتمثل في زيادة عدد المناسبات والمنشورات.

وفي ما يتعلق ببرنامج عمل سنة ٢٠١٤، كان للمعهد سبعة مشاريع جارية في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤، كما نشر تقريرين وعقد ١١ مناسبة. وهناك أربعة مشاريع أخرى، وسبعة منشورات، وسبع مناسبات قيد الإنجاز، مع توفر الأموال الجزئية أو الأموال المتعهد بها. وثمة عدد من المشاريع والمناسبات والمنشورات الأخرى في مرحلة التخطيط الأولية

لترويجها بعد ذلك في نهاية العام. وبالإضافة إلى ذلك، اختير المعهد كاستشاري خبير لفريق الخبراء الحكوميين كي "يقدم توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى دون التفاوض بشأنها". وعقد الفريق أول دورة له في ٣١ آذار/مارس إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وسيجتمع الفريق أيضا في عام ٢٠١٥. وسيعمل المعهد أيضا كخبير استشاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي المقرر أن يجتمع في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٥.

ونظرا لأن المدير الحالي سيغادر المعهد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سيتولى المدير المقبل تحديد الأولويات المحددة لبرنامج العمل لعام ٢٠١٥. وفي الوقت الراهن، من المتوقع أن يكون هناك ما لا يقل عن ٢٠ مشروعا ونشاطا وورقة عمل في برامج العمل الخمسة، مع التشديد على مواصلة المواضيع المدرجة في كل من البرامج التي بدأ العمل عليها في عام ٢٠١٤.

ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات بشأن حالة التبرعات الواردة من الحكومات ومصادر أخرى تغطي الجزء الأعظم من ميزانية المعهد وتمول جميع تكاليف أنشطة عملياته. وبما أن التبرعات تأتي عادة من بضع دول أعضاء فقط، فقد سعى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سعيًا حثيثًا لتوسيع قاعدته من المانحين في إطار الاستراتيجية التي وضعها لحشد الموارد. وظلت التبرعات المخصصة للمشاريع تزداد زيادة طفيفة، مع أن هناك منافسة متزايدة للفوز بمجموعة صغيرة من الأموال المتوافرة. غير أن التبرعات غير المخصصة لموظفي المعهد والدعم في انخفاض. وتخصص نسبة تبلغ حوالي ٨٥ في المائة من الإيرادات السنوية للمعهد لتمويل مشاريع معينة وتشمل قيودا على تمويل الدعم العام، الذي يشمل التخطيط والإدارة والأنشطة الإدارية والمؤسسية الأخرى اللازمة لتنفيذ برامجه وتحقيق نواتجه. وتتسم الفجوة المتزايدة بين الدعم المؤسسي وتمويل المشاريع بأنها لا تحتمل ولا بد من معالجتها.

ويسلط هذا التقرير الضوء على الأهمية المتواصلة للحصول على إعانة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. فهذه الإعانة المالية تضمن استقلالية مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ولقد أوصت الدول الأعضاء ومجلس أمناء المعهد والجمعية العامة مرارا وتكرارا بأن تساعد هذه الإعانة المالية في تحمل تكاليف موظفي المعهد.

ويشير المدير إلى أن الإعانة من الميزانية العادية لم تتمكن في السنوات الأخيرة من تغطية تكاليف موظفي المعهد (أي غير الخاصة بالمشاريع). وفي عام ٢٠١٤، ستغطي هذه الإعانة فقط ٨٤ في المائة من تكاليف المدير.

ولقد وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٨، على تقديم إعانة مالية إلى المعهد قدرها ٨٠٠ ٥٧٧ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأوصت الجمعية العامة في قراراتها ٨٩/٦٠ و ٨٧/٦٥ بأن ينفذ الأمين العام التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومقررات مجلس أمناء المعهد بشأن تمويل المعهد، في حدود الموارد المتاحة.

أولا - معلومات أساسية

١ - يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وحالته المالية أثناء الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبرنامج العمل والخطّة المالية الجاريين والمقترحين لعام ٢٠١٤ وبرنامج العمل والخطّة المالية المقترحين لعام ٢٠١٥.

٢ - وأنشئ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ١٩٨٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٥ حاء) ونظامها الأساسي الذي أقرته الجمعية العامة في عام ١٩٨٤ (القرار ١٤٨/٣٩ حاء). وبموجب النظام الأساسي، يكلف المعهد، بوصفه مؤسسة بحثية مستقلة في إطار الأمم المتحدة، بما يلي:

(أ) تزويد المجتمع الدولي ببيانات أكثر تنوعاً واستيفاءً عن المشاكل المتعلقة بالأمن الدولي، وسباق التسلح ونزع السلاح في جميع الميادين، ولا سيما في المجال النووي، بهدف تسهيل إحراز التقدم من خلال المفاوضات، لتحقيق قدر أكبر من الأمن لجميع الدول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب؛

(ب) تشجيع المشاركة المستنيرة لجميع الدول في جهود نزع السلاح؛

(ج) المساعدة في المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح ومواصلة بذل الجهود لضمان زيادة الأمن الدولي من خلال خفض مستوى الأسلحة تدريجياً، ولا سيما الأسلحة النووية، وذلك بإعداد دراسات وتحليلات موضوعية وواقعية.

(د) إعداد أبحاث عن نزع السلاح أكثر عمقا واستشرافا وطويلة الأجل، بحيث توفر رؤية عامة عن المشاكل المتعلقة به وتشجع على اتخاذ مبادرات جديدة لإجراء مفاوضات جديدة.

٣ - وقد تبوأ المعهد، لما يزيد عن ٣٠ عاماً، مكان الصدارة في الجهود الرامية إلى الأخذ بنهجٍ شاملة إزاء نزع السلاح، والسلام والأمن، تركّز على الأمن البشري وبناء الجسور والتوعية بشأن الحاجة إلى التعاون فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة. ولا يؤكد هذا الدور الفريد للمعهد بوصفه عضواً يوثق به في منظومة الأمم المتحدة وآلية نزع السلاح فحسب، وإنما لكونه في الوقت ذاته مصدر مستقل للمعلومات والتحليلات وعامل لإحداث التغيير. وفي وقت لا يزال فيه جزء كبير من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يواجه تحديات حرجة، تزداد أهمية مساهمات المعهد لإحراز التقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن أكثر من أي وقت مضى.

٤ - وبينما لا تزال الأزمة المالية العالمية تؤثر على العديد من الدول، فقد أخذت وزارات الخارجية تشهد تقليصاً لعدد الموظفين وتخفيضات في الميزانية. ومن ثم، ازداد الطلب أكثر من أي وقت مضى على الخدمات التي يقدمها المعهد للأوساط الدبلوماسية وأوساط واضعي السياسات والممارسين.

ألف - بيان الرؤية

٥ - تتمثل الرؤية التي يسعى المعهد إلى تحقيقها في عالم يُكفل فيه الأمن البشري، ويتغلب السلام على النزاع، وتُزال أسلحة الدمار الشامل، ولا تنتشر الأسلحة التقليدية، ويطرفق فيه انخفاض الإنفاق العسكري مع التنمية والازدهار في العالم، على النحو المتوخى في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يسعى المعهد إلى أن يصبح عامل تغيير تدريجي نحو تحقيق تلك الأهداف.

باء - بيان المهمة

٦ - تتمثل مهمة المعهد، بوصفه معهداً بحثياً مستقلاً في إطار الأمم المتحدة، في مساعدة المجتمع الدولي على إيجاد حلول لتحديات نزع السلاح والتحديات الأمنية وتنفيذ تلك الحلول. ويسعى المعهد بجهوده البحثية والتثقيفية إلى النهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والإسهام في منع نشوب النزاعات، وتشجيع إيجاد عالم يسوده السلام والرخاء. ويسعى المعهد إلى استباق التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، وإلى وضع الأساليب الممكنة لمواجهتها قبل أن تصل إلى مراحل حرجية. وأخيراً، يعمل المعهد بمثابة جسر يربط في ما بين منظمات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح والأمن والتنمية وبين منظومة الأمم المتحدة والأوساط الأمنية الأوسع نطاقاً لإيجاد أوجه التآزر اللازم لمعالجة آثار انعدام الأمن والتخفيف منها على كل من المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

ثانياً - برنامج العمل

ألف - المعلومات المتعلقة بالأداء (بالاستناد إلى الإنجازات الفعلية في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

٧ - يعمل المعهد، من خلال الأنشطة التي ينفذها في إطار البحث والتحليل والتعليم، والقدرة على الدعوة إلى عقد اجتماعات وتقديم خدمات استشارية، بمثابة مركز فكري وحيد معني بتحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي. وينقسم عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى خمسة برامج أبحاث هي: أسلحة الدمار الشامل؛ وأسلحة

إثارة الاضطراب الاجتماعي؛ والأمن والمجتمع؛ والتهديدات الأمنية المستجدة؛ والعمليات والممارسات. ومن شأن هذا التقسيم أن يكفل تناول المعهد لمجموعة واسعة من القضايا الأمنية على النحو المحدد في ولايته، ويوفر مداخل أيسر لمستخدمي البحوث التي يجريها المعهد، ويساعد الجهات المانحة في التركيز على مجالات اهتمامها.

٨ - وفي عام ٢٠١٣، نفذ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ١٣ مشروعاً فردياً وعقد ٢١ مؤتمراً وحلقة دراسية وأصدر ٢٤ منشوراً. وشارك أيضاً موظفو المعهد في مؤتمرات عديدة عقدتها منظمات شريكة مثل دار تشاثام، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، ومنتدى جنيف، وجامعة السلام، وويلتون بارك. وإضافة إلى ذلك، فقد ساهم موظفو المعهد في الجهود الرامية إلى الخروج من المأزق في مؤتمر نزع السلاح، وذلك بإسداء المشورة إلى رؤساء المؤتمر والعمل بصورة مباشرة مع سفراء وممثلي الدول الأعضاء التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وعقد موظفو المعهد أيضاً عدداً من الاجتماعات الاستشارية والتوجيهية مع مختلف الدول الأعضاء.

١ - أسلحة الدمار الشامل

٩ - تمنح ولاية المعهد أولوية قصوى للعمل الذي يهدف إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وترد أدناه المشاريع المدرجة في إطار برنامج أسلحة الدمار الشامل.

(أ) الشفافية والمساءلة في نزع السلاح النووي

١٠ - استكشف المشروع المتعلق بالشفافية والمساءلة في نزع السلاح النووي، الذي بدأ عام ٢٠١٢، التدابير القانونية والعملية لتوسيع نطاق ترتيبات الشفافية والتحقق التي وُضعت في إطار المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). ونُشرت دراسة من جزأين معنونة "نموذج للشفافية في نزع السلاح النووي في إطار معاهدة ستارت الجديدة" كما تقرر في أوائل عام ٢٠١٣.

(ب) تعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١١ - عقد مكتب الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بالتعاون مع منتدى جنيف، ست جلسات على النحو المقرر في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بشأن ١٢ موضوعاً محدداً من المواضيع ذات الصلة بخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر الأطراف

في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتمثل الغرض من ذلك في تقديم الدعم للدبلوماسيين الذين يحضرون لاجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ التي ستعقد أثناء الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وقد حضر كل اجتماع نحو ٧٠ دبلوماسياً من الدبلوماسيين الذين توجد مقراتهم في جنيف. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، شارك المعهد أيضاً في رعاية جلسة إحاطة عن المسائل المتصلة بالمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية.

١٢ - وتعاون المعهد مع اتحاد العلماء الأمريكيين ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية في إعداد دراسة تروج لإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية كإحدى الخطوات الرئيسية القادمة في تشجيع نزع السلاح ودعم أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أعد تقرير في أوائل عام ٢٠١٣ بعنوان "خفض درجات التأهب لاستخدام الأسلحة النووي" (*Reducing Alert Rates of Nuclear Weapons*).

١٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، شارك المعهد، مع كندا وهولندا، في رعاية عقد جلسة إحاطة على هامش اللجنة الأولى للجمعية العامة بشأن موضوع "معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية: فريق الخبراء الحكوميين وما بعده".

(ج) دعم الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بتزع السلاح النووي

١٤ - أنشأت الجمعية العامة، بموجب القرار ٥٦/٦٧، فريقاً عاملاً مفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وطلب إلى المعهد مساعدة الرئيس في إدارة عمل الفريق، بما في ذلك عبر تقديم ورقة معلومات أساسية ومشاركة ثلاثة خبراء من المعهد بصفتهم محاورين في حلقات النقاش التي عقدها الفريق العامل التي عقدت في الفترة الواقعة بين أيار/مايو و آب/أغسطس ٢٠١٣.

(د) تحسين عملية تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة

١٥ - في عام ٢٠١٣، أعد المعهد دراسة معنونة "آلية لاستعراض الأقران لمعاهدة الأسلحة البيولوجية والسمية" بهدف استكشاف الكيفية التي يمكن أن تساعد عملية استعراض الأقران من خلالها الدول الأطراف على تحسين تنفيذها للمعاهدة ودعم الثقة في الامتثال.

(هـ) دعم اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

١٦ - في عام ٢٠١٣، بدأ المعهد ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التخطيط لبرنامج منظم للتعاون للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بهدف دعم المعاهدة حيث تشهد المنظمة تحولاً في مجال تركيزها. وعقدت أول جلسة إحاطة مشتركة في لاهاي في شباط/فبراير ٢٠١٣ تحت عنوان: "اتفاقية الأسلحة الكيميائية: جدول الأعمال الجديد".

٢ - أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي

١٧ - لاستخدام الأسلحة التقليدية في مناطق النزاع أثر مباشر على المجتمعات المحلية. ويرد أدناه وصف لمشروع برنامج أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي.

دعم معاهدة تجارة الأسلحة

١٨ - بدأ المعهد في عام ٢٠٠٨ العمل من أجل دعم عملية وضع معاهدة لتجارة الأسلحة. وخلال العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، عمل المعهد بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لدعم الحوار الإقليمي بشأن مجالات محددة مثيرة للجدل في صياغة مشروع المعاهدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، نجحت الجولة الثانية من المفاوضات في التوصل إلى أول معاهدة على الإطلاق تضع معايير دولية لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية. وأنشأ المعهد من خلال منتدى جنيف، شبكة معاهدة تجارة الأسلحة لتهيئة "مكان آمن" للدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمناقشة المسائل المتعلقة بدخول المعاهدة حيز النفاذ وتنفيذها. ويحتذي تصميم الشبكة وأنشطتها، التي يوجد مقرها في جنيف، نموذج السابقة الناجحة لأعمال منتدى جنيف بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

٣ - الأمن والمجتمع

١٩ - كان المعهد رائداً في تطوير التفكير في نزع السلاح كمسألة تتعلق بالأمن الإنساني، وقد ابتكر عبارة "نزع السلاح كعمل إنساني" عام ٢٠٠٣ في إطار مشروع يحمل نفس الاسم. ويمثل الترابط بين الأمن والمجتمعات المحلية والفرد نقطة تركيز برنامج المعهد في مجال الأمن والمجتمع، ويرد أدناه وصف المشاريع.

(أ) الآثار الإنسانية للأسلحة النووية

٢٠ - في المرحلة الأولى من العمل الذي اضطلع به المعهد في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، ركز المشروع المتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية على دراسة التطورات المعاصرة في الخطاب الذي يتناول الأسلحة النووية. ومن بين النتائج التي أسفر عنها، أصدر المشروع ثلاث ورقات تحليلية ومجموعة كبيرة من الآراء المختلفة لتكملة وتوسيع الجوانب المتعلقة بالمناقشات التي جرت في مؤتمر دولي بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية عقد في أوصلو في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وقد صدر أول منشور للمشروع بعنوان "النظر إلى الأسلحة النووية من خلال عدسة إنسانية" في مناسبة جانبية للجنة الأولى للجمعية العامة في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، بدأ المعهد بالفعل المرحلة الثانية من البحث ودراسة التحديات بشأن تأهب الأمم المتحدة لحالات الطوارئ وتنسيق الشؤون الإنسانية والاستجابة في حال وقوع تفجيرات لأسلحة نووية. ويجري هذا البحث الذي ستصدر نتائجه في تموز/يوليه ٢٠١٤، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) تزايد تسليح التكنولوجيا الذاتية التشغيل

٢١ - لا يثير تطوير نظم الأسلحة الروبوتية ذاتية التشغيل تساؤلات عميقة بشأن إدارة الحروب في المستقبل فحسب، بل يتناول أيضا اعتبارات اجتماعية وأخلاقية ومعنوية. وكان الهدف من الحلقة الدراسية التي عقدها المعهد في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ بعنوان "الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل" الجمع بين الممارسين في مجال حقوق الإنسان وأوساط نزع السلاح للبدء في حوار بين جميع أصحاب المصلحة بشأن هذه المسألة المعقدة. وقدمت إحاطة بعنوان "الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل: شواغل مشتركة، ونهج مختلفة"، على هامش اجتماعات اللجنة الأولى في عام ٢٠١٣. وكجزء من المرحلة التحضيرية للمشروع في عام ٢٠١٤، عقد المعهد، بالشراكة مع أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، اجتماع خبراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن الطائرات بدون طيار المسلحة والروبوتات في سياق القانون الدولي.

(ج) التثقيف في مجال نزع السلاح

٢٢ - يعتبر المعهد، في اضطلاع به بولايته المتمثلة في تزويد المجتمع الدولي ببيانات ودراسات وتحليل أكثر تنوعا واستيفاء، أن التثقيف ركيزة أساسية لأنشطته.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٣، بدأ المعهد يصدر سلسلة من الإحاطات الموجزة عن المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن بعنوان "فهم نزع السلاح". ولكل مجلد موضوع واحد ويشمل عناصر تاريخية رئيسية، واستعراضاً للأوضاع الراهنة، والخلافات أو الاختلافات الهامة في المواقف حول هذا الموضوع، والخطوات المقبلة المحتملة، والمصطلحات الأساسية، والمطالعات الأخرى المقترحة. ومع أن الجمهور الرئيسي لسلسلة "فهم نزع السلاح" يتمثل في صناع القرار والعاملين في مجال نزع السلاح، فإن السلسلة ستكون أداة مفيدة للطلاب وأفراد المجتمع المدني الذين يبحثون عن موضوع يطلعون فيه على هذه المسائل.

٢٤ - وسلسلة "فهم نزع السلاح" مصممة بحيث تصدر في شكل كتاب إلكتروني يمكن قراءته على الأجهزة المحمولة. وإضافة إلى ذلك، سيعمل المعهد جاهداً على تشجيع ترجمة المجلدات إلى لغات أخرى غير اللغة الإنكليزية. وقد صدر المجلد الأول، "التفاوض بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية" في منتصف عام ٢٠١٣.

٤ - التهديدات الأمنية المستجدة

٢٥ - يكمن أحد مواطن قوة المعهد في الدور الذي يضطلع به كنظام للإنذار المبكر بالنسبة للاتجاهات التي قد تصبح تهديدات خطيرة على السلام والأمن الدوليين. ويرد أدناه وصف المشاريع المتعلقة ببرنامج التهديدات الأمنية المستجدة.

(أ) أمن الفضاء الإلكتروني

٢٦ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤، أنشئ فريق خبراء حكوميين في عام ٢٠١١ لدراسة الأخطار في ميدان أمن المعلومات والتدابير التعاونية الممكنة اتخاذها للتصدي لها، بما في ذلك معايير أو قواعد أو مبادئ السلوك المسؤول للدول وتدابير بناء الثقة. واختير المعهد ليقوم بدور الخبير الاستشاري للفريق، وهو دور اضطلع به بنجاح في فريق الخبراء الحكوميين في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ والمعني بنفس الموضوع. وأصدر الفريق تقريره في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢٧ - وعمل المعهد في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومعهد بحوث السلام والسياسات الأمنية في جامعة هامبورغ، على إجراء دراسة استقصائية مفتوحة المصدر حول أنشطة الدول والجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تفادي نشوب النزاعات في مجال الفضاء الإلكتروني. ونشرت الدراسة، التي كان يتوخى منها أن تكون أساساً لإجراء دراسات استقصائية سنوية، في مطلع عام ٢٠١٣.

٢٨ - وعقد المعهد في نيويورك في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حلقة دراسية بموضوع "تهديدات الفضاء الإلكتروني: المعلومات بوصفها سلاحاً؟"، كحدث جانبي للجنة الأولى.

(ب) أمن الفضاء

٢٩ - كان موضوع المؤتمر السنوي الذي يعقده المعهد عن الفضاء، الذي عقد في جنيف في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، "أمن الفضاء عام ٢٠١٣: تعزيز الثقة وضمان الاستقرار في الفضاء". وقدم المعهد في جنيف في ٤ نيسان/أبريل، بناء على طلب مجموعة الدول الأفريقية، إحاطة متعمقة عن أمن الفضاء إلى الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية بهدف زيادة الوعي والبدء في بناء القدرات داخل البلدان الأفريقية بشأن المسائل التي تتناول أمن الفضاء.

٣٠ - وبدعم من الاتحاد الأوروبي، يعمل المعهد على بناء فهم ودعم دوليين لمدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي من خلال سلسلة من الاجتماعات الإقليمية، وورقات المعلومات الأساسية، ومشاورات الخبراء وأنشطة الدعم. وفي عام ٢٠١٣، عقدت خمس حلقات دراسية إقليمية كما هو مقرر: في بانكوك، وأستانا، ومكسيكو سيتي، وكيف وأديس أبابا. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المشروع ١٢ ورقة معلومات أساسية وتقارير عن حلقات دراسية.

٣١ - ويضطلع المعهد بدور الخبير الاستشاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي حددت ولايته الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٦٥، الذي أكمل عمله بنجاح في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٥ - العملية والممارسة

٣٢ - يقوم برنامج العملية والممارسة في المعهد بتقييم تنفيذ صكوك نزع السلاح ونتائجها، ويُطور أدوات محددة الأهداف للمساعدة في جهود التنفيذ، ويوصي بعمليات أحسن وأساليب أفضل للتعاون والتضافر بين أصحاب المصلحة. ويتمثل الهدف في مساعدة واضعي السياسات وموظفي التنفيذ في وضع برامج أكثر فعالية من حيث التكلفة يمكنها أن تحقق الحد الأقصى من التأثير. ويرد أدناه وصف للمشاريع.

(أ) تصميم برامج إعادة الإدماج القائم على الأدلة

٣٣ - في آب/أغسطس ٢٠١١، بدأ المعهد مشروعاً بشأن تصميم برامج إعادة الإدماج القائم على الأدلة، بدعم مباشر من الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ويشمل المشروع الحالي الذي يستند إلى نهج "أفضل العمليات" الذي أعده المعهد، ثلاث مراحل، أنجزت مرحلتان منه في عام ٢٠١٢، ووضع إطار للعمل باستخدام الأدلة في تصميم برامج إعادة الإدماج؛ وبدأت المرحلة الثانية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وانتهت في آب/أغسطس ٢٠١٣، وترجم هذا النهج إلى أداة وعملية نموذجيتين للعاملين في مجال إعادة الإدماج؛ وصدر النموذج في أواخر عام ٢٠١٣ كما هو مقرر، وفي أعقاب ذلك عقدت مناسبة لإبراز هذا العمل في جنيف.

(ب) دعم استخدام المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة

٣٤ - يقوم المعهد ومعهد مونتييري للدراسات الدولية بوضع مؤشرات ملموسة لكل وحدة في إطار المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، التي تنفذها مبادرة آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، للمساعدة في تنفيذ التعهدات العالمية بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بواسطة أداة برمجية حاسوبية شاملة ولكن سهلة الاستخدام. وبعد النجاح في بناء نموذج في عام ٢٠١٢، تم التأكد من صحة الأداة واختبارها، بما في ذلك إجراء اختبارات ميدانية في عدد من البلدان والمناطق (البوسنة والهرسك وألمانيا وغانا وكينيا والجبل الأسود ونيبال والصومال وجنوب السودان وتربينداد وتوباغو، وكوسوفو)^(١) خلال عام ٢٠١٣. وسيمكّن الناتج النهائي المستخدم من توليد إحصاءات تتعلق بجهود التنفيذ، وتحديد الأولويات في المجالات البالغة الأهمية، وقياس اتجاهات التنفيذ على مر الزمن، وتحديد المجالات المطلوب تحسينها. وسيساعد ذلك على تعزيز المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة كأساس معياري لتقدير الجهود الوطنية لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقييمها والإبلاغ عنها.

(ج) منتدى جنيف

٣٥ - والمعهد هو أحد الشركاء المؤسسين لمنتدى جنيف، إلى جانب مكتب طائفة الكويكر لدى الأمم المتحدة، والمركز المعني بالنزاع والتنمية وبناء السلام التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والإثنائية. ويتيح منتدى جنيف، من خلال الإحاطات العامة وحلقات العمل الخاصة التي يعقدها "بمجال آمن" فريداً من نوعه لصانعي السياسات والممارسين لوضع برامج لتحديد الأسلحة ودعم المفاوضات الجارية. ويعقد المنتدى اجتماعات غير رسمية وحلقات دراسية، بما فيها جلسات سنوية لتوجيه الدبلوماسيين الجدد في جنيف الذين يكلفون بمسائل تحديد الأسلحة. ويركز المنتدى عادةً تركيزاً كبيراً على المسائل المتصلة

(١) ينبغي فهم جميع الإشارات المتعلقة بكوسوفو في هذا التقرير في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

بالأسلحة الصغيرة، وتمثل تركيزه في عام ٢٠١٣ على معاهدة تجارة الأسلحة، وإنشاء شبكة معاهدة تجارة الأسلحة (مع مركز جنيف للسياسات الأمنية).

باء - الموارد والنفقات لعام ٢٠١٣

٣٦ - بلغت الإيرادات المقررة للمعهد لعام ٢٠١٣ مبلغاً قدره ١ ٣٥٨ ٢٠٠ دولار؛ وبلغت الإيرادات الفعلية ٣ ١٤٥ ٩٠٠ دولار؛ وبلغ مجموع النفقات ٣ ٠٥٩ ٤٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ١. ويأتي حوالي ٨٥ في المائة من تمويل التبرعات المقدمة إلى المعهد في شكل أموال مخصصة لمشاريع محددة. وتتلقى المشاريع والأنشطة تمويلاً على أساس متجدد على مدار السنة. لذلك، فإن الميزنة لفترة سنة وفترة سنتين ذات طابع إرشادي. وتستند أرقام التخطيط المقدمة سلفاً إلى تقييم الإنجازات التي ينشده المعهد تحقيقها خلال السنة، وإلى إجراء تقييم للاتجاهات التاريخية في التمويل.

الجدول ١

الإيرادات والنفقات لعام ٢٠١٣ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	التقديرات الأولية	الرقم الفعلي	الفرق (العجز)
الأموال المتاحة في بداية السنة	١ ٤٢٣,٧	١ ٩٩٨,٦	٥٧٤,٩
الإيرادات:			
التبرعات والهبات العامة ^(أ)	٩٨٠,٩	٢ ٧٨٩,٧	١ ٨٠٨,٨
الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٣٠١,٢	٢٨٥,٩	(١٥,٣)
المساهمات الأخرى المشتركة بين المنظمات	٣٦,١	٣٣,١	(٣,٠)
إيرادات الفوائد	٢٠,٠	١٤,٤	(٥,٦)
إيرادات متنوعة	٢٠,٠	٢٢,٨	٢,٨
مجموع الإيرادات	١ ٣٥٨,٢	٣ ١٤٥,٩	١ ٧٨٧,٧
تسويات الفترة السابقة	صفر	صفر	صفر
المبالغ المدروسة للجهات المانحة	(١١٦,٩)	(١٤٣,٢)	(٢٦,٣)
مجموع الأموال المتاحة	٢ ٢٦٥,٠	٥ ٠٠١,٣	٢ ٣٣٦,٣
النفقات المؤسسية:			
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد ^(ب)	١ ٣١٠,٧	١ ١٧٨,٣	(١٣٢,٤)
السفر في مهام لصالح المؤسسة	١٥,٩	١٨,٤	٢,٥
مصروفات التشغيل	٥٣,٩	٩٣,٨	٣٩,٩
التكاليف المتصلة بالمشاريع:			
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد ^(ج)	٤٩٤,٦	١ ٢٤٤,٣	٧٤٩,٧

الوصف	التقديرات الأولية	الرقم الفعلي	الفرق (العجز)
السفر	٧٧,٢	١٥٩,١	٨١,٩
الخدمات التعاقدية	١٧,٤	٩,٨	(٧,٦)
المقتنيات	١٣,٠	٤٢,٨	٢٩,٨
الزمالات والمنح وغيرها	٣٤٤,٢	١٥٥,٣	(١٨٨,٩)
مجموع النفقات المباشرة	٢٣٢٦,٩	٢٩٠١,٨	٥٧٤,٩
تكاليف الدعم البرنامجي	١٠١,٣	١٥٧,٦	٥٦,٣
مجموع النفقات	٢٤٢٨,٢	٣٠٥٩,٤	٦٣١,٢
الرصيد المالي في نهاية السنة	٢٣٦,٨	١٩٤١,٩	١٧٠٥,١

(أ) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل التبرعات في عام ٢٠١٣.

(ب) انخفاض قدره ١٣٢ ٤٠٠ دولار بين التقديرات الأولية والتكاليف الفعلية للموظفين ناجم عن مغادرة اثنين من الموظفين الأساسيين خلال عام ٢٠١٣.

(ج) تجسد زيادة قدرها ٧٤٩ ٧٠٠ دولارا بين التقديرات الأولية والتكاليف الفعلية لموظفي المشاريع الحد الأدنى من المخصصات المرصودة للبرامج في عام ٢٠١٢.

جيم - الحالة الراهنة للأنشطة المقررة والحالة المالية لعام ٢٠١٤

٣٧ - تجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاريع التي موّلت وشرع في تنفيذها عام ٢٠١٣، لا تزال مستمرة في عام ٢٠١٤. وسوف يكون الانتهاء من برنامج عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعام ٢٠١٤ رهنا بتأمين الأموال طوال السنة من أجل تنفيذ المشاريع المقررة، على النحو المبين أدناه.

١ - برنامج أسلحة الدمار الشامل

٣٨ - طُلب من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الاضطلاع بدور الخبير الاستشاري لفريق الخبراء الحكوميين الذي كلف "بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى دون التفاوض بشأنها" (قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧). وعقدت الدورة الأولى للفريق من ٣١ آذار/مارس إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وستعقد الدورة الثانية من ١١ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، كما ستعقد دورتان أخريان في عام ٢٠١٥.

٣٩ - وعقد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بالتعاون مع الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية، اجتماعا جانبيا بشأن الخطوات العملية صوب نزع السلاح النووي في

الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، المعقودة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

٤٠ - وفي يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد المعهد مؤتمرا على مدار يوم ونصف اليوم بشأن موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٤١ - ويعتزم المعهد في عام ٢٠١٤ بدء مشروع بشأن الأمان والأمن النوويين في منطقة الخليج؛ في إطار متابعة مشروع الشفافية النووية؛ بالإضافة إلى عقد مؤتمر على مدار يوم ونصف اليوم بشأن المضي قدما في نزع السلاح النووي.

٢ - برنامج أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي

٤٢ - ينفذ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ٢٠١٤ مشروع إدارة الأسلحة والذخائر في الصومال لمساعدة الحكومة الاتحادية في الصومال على تعزيز ممارساتها في الأمن المادي وإدارة المخزونات وعلى بناء قدرات مؤسساتها الأمنية لكي تتمكن من إدارة الأسلحة والذخائر بشكل فعال. ويجري حاليا تنفيذ المشروع عقب القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) الذي اتخذته مجلس الأمن ورفع بموجبه جزئيا حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال منذ ٢٠ عاما، من أجل تعزيز قدرة الحكومة الاتحادية على محاربة المتمردين وحماية الشعب الصومالي. وعقدت حلقة عمل تقنية يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بمشاركة الحكومة الاتحادية الصومالية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الأمم المتحدة في الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وصدر تقرير بناء القدرات في أيار/مايو ٢٠١٤. واستجابة للاهتمام الذي أبدته البلدان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، يجري التخطيط حاليا لأنشطة متابعة مع التركيز بوجه خاص على أمن المخزونات وتسريبها.

٣ - برنامج الأمن والمجتمع

٤٣ - شارك موظفو المشروع المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في مؤتمر استضافته المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. وسوف تنشر في تموز/يوليه ٢٠١٤ دراسة عن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، مع التركيز على التأهب لحالات الطوارئ. ونظرا للاهتمام البالغ الذي أبدته الدول الأعضاء، يُعتزم الآن مواصلة المشروع، المقرر اكتماله مبديا في آب/أغسطس، من خلال جهد يبذل لمتابعته. ولن يكون المشروع قد أنجز بعد في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فترة انعقاد مؤتمر مقرر في فيينا، وكذلك في فترة انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

٤٤ - وفي إطار تسليح التكنولوجيات الذاتية التشغيل المتزايدة: الآثار على مشروع الأمن وتحديد الأسلحة، أنشئ فريق خبراء من مختلف الاختصاصات لاستكشاف جوانب هذه المسألة الجديدة. وعقد الفريق اجتماعه الأول يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤. وعقد الاجتماع الثاني يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، ثم نشرت فيما بعد الورقة الإطارية الأولى. ويجري التخطيط حالياً لعقد اجتماع واحد ونشر ورقة واحدة على الأقل لعام ٢٠١٤، مع الاضطلاع بأنشطة إضافية رهنا بالحصول على تمويل جديد. وإضافة إلى ذلك دعي المعهد إلى الإدلاء ببيان بشأن عمله وذلك خلال الاجتماع غير الرسمي المعقود في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

٤ - برنامج التهديدات الأمنية المستجدة

٤٥ - عقد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، حلقة دراسية السنوية بشأن استقرار الإنترنت، وكان موضوعها "منع التفاعلات المتصلة بالإنترنت". كما عقد المعهد مؤتمره السنوي بشأن أمن الفضاء يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وكان موضوعه "التنفيذ والامتثال" وهناك مشروع في مرحلته الأولى بدأ في ٢٠١٣ ويرمي إلى تنقيح فهرس أمن الفضاء الإلكتروني ورقمته، ومن المقرر عرض تصميم للنموذج الأولي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتبذل حالياً جهود لتأمين الأموال اللازمة لمرحلة المتابعة بغية بناء النموذج الأولي وتجربته.

٤٦ - واستجابة لطلب الجهات المانحة، مُدِّد المشروع الرامي إلى وضع مدونة دولية مقترحة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالفضاء الخارجي حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤. ويُنظر حالياً في وضع خطط لتنفيذ مشروع للمتابعة.

٤٧ - ويجري العمل على وضع مشاريع تتعلق بندرة المياه والأمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والمخاطر في علوم الحياة العصرية؛ وتوضيح مسائل السيادة الوطنية في الفضاء الإلكتروني؛ وإجراء تحليل قانوني للتزاع المسلح في الفضاء الخارجي.

٤٨ - واختير المعهد ليكون بمثابة الخبير الاستشاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

وسيعقد الاجتماع الأول من ٢١ إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وسيواصل الفريق عمله خلال عام ٢٠١٥.

٥ - برنامج العملية والممارسة

٤٩ - سيعقد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات في عام ٢٠١٤، في إطار مشروعه المتعلق بأداة تقييم المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة (المرحلة الثالثة)، الرامي إلى إنشاء شبكة عالمية من المؤسسات القادرة على توفير تدريب مخصص إلى المستفيدين. بمن فيهم الدول على البرامجيات التي استحدثها المعهد والمتعلقة بتلك المعايير.

٥٠ - ويعمل المعهد من خلال منتدى جنيف على تحديد أنشطة شبكة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٤. وقد عُقد اجتماع لوضع الخطط في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، كما عقد اجتماع آخر في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويعمل المعهد أيضا على وضع مشروع مستقل بشأن تسريب الأسلحة، يتصل بمعاهدة تجارة الأسلحة.

٥١ - ويواصل المعهد تعاونه مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستتضمن المرحلة الثالثة من مشروع التصميم القائم على الأدلة إجراء اختبار تجريبي للنموذج الأولي، وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات فيما يتعلق بتصميم البرامج القائمة على الأدلة في المكاتب الميدانية ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٥٢ - ومن المتوقع أن تصل النفقات المالية لبرنامج عمل المعهد المقترح لعام ٢٠١٤ إلى مبلغ ٢ ٧٨٣ ٧٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢.

الجدول ٢

الأنشطة المقررة والخطة المالية لعام ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	٢٠١٤ ^(١)	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ (الفرق)	الأرقام الفعلية للفترة من
الأموال المتاحة في بداية السنة	١ ٩٤١,٩	١ ٩٤١,٩	صفر
الإيرادات:			
التبرعات والهبات العامة ^(٢)	٢ ٧٤٨,٣	٣٧٥,٧	(٢ ٣٧٢,٦)
الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ^(٣)	٢٨٠,٨	٢٨٠,٨	صفر
المساهمات الأخرى المشتركة بين المنظمات	٢٧,١	صفر	(٢٧,١)

الوصف	التوقعات لعام ٢٠١٤ ^(أ)	الأرقام الفعلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ (العجز)	الفرق
إيرادات الفوائد ^(ج)	١٤,٠	صفر	(١٤,٠)
إيرادات متنوعة	١٨,٦	صفر	(١٨,٦)
مجموع الإيرادات	٣٠٨٨,٨	٦٥٦,٥	(٢ ٤٣٢,٣)
تسويات الفترة السابقة	١,٦	١,٦	صفر
المبالغ المدروسة للجهات المانحة	(٥٠,٢)	(٥٠,٢)	صفر
التزامات الفترة السابقة	١٦,٩	١٦,٩	صفر
مجموع الأموال المتاحة	٤ ٩٩٩,٠	٢ ٥٦٦,٧	(٢ ٤٣٢,٣)
النفقات المؤسسية:			
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد ^(د)	١٠٤٣,١	٥١٣,٩	(٥٢٩,٢)
السفر في مهام لصالح المؤسسة	١٥,٧	صفر	(١٥,٧)
مصرفات التشغيل	٥١,٨	صفر	(٥١,٨)
التكاليف المتصلة بالمشروع:			
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	١ ٢١٤,٥	٥٣٦,٥	(٦٧٨,٠)
السفر	١١٨,٧	٢٠,٨	(٩٧,٩)
الخدمات التعاقدية	٧٥,٧	٣٠,٠	(٤٥,٧)
المقتنيات	١٥,٨	صفر	(١٥,٨)
الزمالات والمنح وغيرها	١٠٦,٣	صفر	(١٠٦,٣)
مجموع النفقات المباشرة	٢ ٦٤١,٦	١ ١٠١,٢	(١ ٥٤٠,٤)
تكاليف الدعم البرنامجي	١٤٢,١	٣٧,٧	(١٠٤,٤)
مجموع النفقات	٢ ٧٨٣,٧	١ ١٣٨,٩	(١ ٦٤٤,٨)
الرصيد المالي في نهاية السنة ^(هـ)	٢ ٢١٥,٣	١ ٤٢٧,٨	(٧٨٧,٥)

(أ) استندت التوقعات لعام ٢٠١٤ إلى المعدل المتوسط للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، زائداً ١ في المائة، باستثناء الإعانة المقدمة من الميزانية العادية، وإيرادات الفوائد وتكاليف موظفي المؤسسة (انظر الحواشي ب إلى د).

(ب) وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨، على تقديم إعانة للمعهد قدرها ٥٧٧ ٨٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. والمخصصات الأولية لعام ٢٠١٤ هي ٢٨٠ ٨٠٠ دولار.

(ج) استخدمت نسبة إيرادات الفوائد لعام ٢٠١٣ إلى الرصيد الافتتاحي لعام ٢٠١٣ لحساب إيرادات الفوائد المتوقعة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

(د) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الأول.

(هـ) يشمل الاحتياطي النقدي التشغيلي المطلوب (١٥ في المائة من النفقات المباشرة، ناقصاً الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة و ٥ في المائة من النفقات المباشرة المتصلة بالمساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي).

دال - الأنشطة المقررة والخطة المالية لعام ٢٠١٥

٥٣ - مع اقتراب موعد ترك مدير المعهد لمنصبه بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ستكون من صلاحية المدير الجديد وضع الأولويات المحددة لبرنامج العمل لعام ٢٠١٥. وفي الوقت الراهن، يتوخى ما لا يقل عن ٢٠ من المشاريع والأنشطة والورقات عبر البرامج البحثية الخمسة، مع التركيز على مواصلة المواضيع المحددة في عام ٢٠١٤. وعلى سبيل المثال، ستظل تدابير الشفافية وبناء الثقة في ما يتعلق بترع السلاح النووي موضوعا رئيسيا لبرنامج عمل عام ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، سيسعى المعهد خلال النصف الأول من العام إلى دعم الدول في تحضيرها لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن المسائل الأمنية تشكل مجالا جديدا من مجالات العمل المواضيعية، لذا يعتزم المعهد النظر في طريقة معالجتها من حيث صلتها بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٤ - ويبين الجدول ٣ النفقات المالية اللازمة لدعم برنامج عمل عام ٢٠١٥، التي يتوقع أن تبلغ ٨٠٠ ٩٩١ ٢ دولار.

الجدول ٣

الأنشطة المقترحة والخطة المالية لعام ٢٠١٥ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	التوقعات لعام ٢٠١٥ ^(١)
الأموال المتاحة في بداية السنة	٢ ٢١٥,٣
الإيرادات:	
التبرعات والهبات العامة	٢ ٧٧٥,٨
الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ^(ب)	٢٩٧,٠
المساهمات الأخرى المشتركة بين المنظمات	٢٧,٤
إيرادات الفوائد ^(ج)	١٦,٠
إيرادات متنوعة	١٨,٨
مجموع الإيرادات	٣ ١٣٥,٠
تسويات الفترة السابقة	١,٦
المبالغ المردودة للجهات المانحة	(٥٠,٧)
التزامات الفترة السابقة	١٧,١
مجموع الأموال المتاحة	٥ ٣١٨,٣

الوصف	التوقعات لعام ٢٠١٥ ^(١)
النفقات المؤسسية:	
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد ^(٢)	١ ٢٣٣,٩
السفر في مهام لصالح المؤسسة	١٥,٩
مصروفات التشغيل	٥٢,٣
التكاليف المتصلة بالمشاريع:	
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	١ ٢٢٦,٦
السفر	١١٩,٩
الخدمات التعاقدية	٧٦,٤
المقتنيات	١٦,٠
الزمالات والمنح وغيرها	١٠٧,٣
مجموع النفقات المباشرة	٢ ٨٤٨,٣
تكاليف الدعم البرنامجي	١٤٣,٥
مجموع النفقات	٢ ٩٩١,٨
الرصيد المالي في نهاية السنة ^(٣)	٢ ٣٢٦,٥

(أ) استندت توقعات عام ٢٠١٥ إلى توقعات عام ٢٠١٤، زائداً ١ في المائة، باستثناء الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وإيرادات الفوائد، وتكاليف الموظفين (انظر الحواشي ب إلى د).
 (ب) يمثل الرصيد من المبلغ المعتمد لإعانة المعهد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨.

(ج) استخدمت نسبة إيرادات الفوائد لعام ٢٠١٣ إلى الرصيد الافتتاحي لعام ٢٠١٣ لحساب إيرادات الفوائد المتوقعة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

(د) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الأول.

(هـ) يشمل الاحتياطي النقدي التشغيلي المطلوب (١٥ في المائة من النفقات المباشرة، ناقصا الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة و ٥ في المائة من النفقات المباشرة المتصلة بالمساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي).

ثالثاً - استراتيجية تعبئة الموارد

٥٥ - واصل المعهد طوال عام ٢٠١٣، التركيز على توسيع قاعدة جهاته المانحة. ويعتبر المعهد أن من الأمور البالغة الأهمية وجود أوسع قاعدة ممكنة للجهات المانحة تجسيدا لولايتها المتمثلة في خدمة جميع الأعضاء في الأمم المتحدة.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٣، قام المعهد، بناء على طلب من إدارة الشؤون الإدارية، بإعداد مقترح لوضع نموذج تمويل مستدام للمعهد، يتألف من التمويل اللازم من موارد الميزانية

العادية والموارد الخارجة عن الميزانية لتنفيذ ولايته وتحقيق أهدافه. ونظر مجلس الأمناء في هذا الاقتراح في دورته الستين، وقدم إلى نائب الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٥٧ - وفي إطار استراتيجية تعبئة الموارد، يواصل المعهد سعيه إلى تحقيق وفورات عن طريق الاسترداد الكامل للتكاليف على مستوى المشاريع، وعلى مستوى العمليات المؤسسية ذات الصلة بوضع المشاريع، والميزنة القائمة على النتائج. ومن الأهمية بمكان أن يكفل استمرار الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء على الصعيد المؤسسي عدم تقويض قدرة المعهد على مواصلة تقديم قدر مفيد من المساعدة إلى الدول الأعضاء.

تجديد التركيز على الشراكات في مجال البحوث

٥٨ - في عام ٢٠١٣، أعطى المعهد الأولوية لتطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط ودول الخليج. واجتمع موظفون من المعهد مع ممثلي الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز بنيويورك في أوائل عام ٢٠١٣، ومع المجموعة العربية في جنيف ونيويورك في أوائل عام ٢٠١٤. كما يشارك المعهد حالياً في الاجتماعات التنسيقية لمؤسسات الأمم المتحدة مع جامعة الدول العربية.

٥٩ - وبسبب الوضع الفريد للمعهد ضمن منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن تحدث الشراكات مع مراكز الامتياز الأخرى المعنية بترع السلاح والبحوث الأمنية أثراً مضاعفاً بالنسبة لكلا الشريكين. وعلاوة على ذلك، تشجع الجهات المانحة بصورة متزايدة مؤسسات البحوث على زيادة الجهود التعاونية، لا سيما بين المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل إيجاد أوجه تآزر ورفع مستوى الاستثمار إلى أقصى حد. وعلى وجه الخصوص، بدأ المعهد في عام ٢٠١٣ التعاون مع الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وحيث إن الشراكة العالمية تسعى إلى تغيير محور تركيزها في المقام الأول من العمليات الميدانية إلى وضع سياسات عدم الانتشار النووي ودعمها، هناك إمكانات كبيرة لكي يؤدي المعهد دوراً هاماً في إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف الشراكة. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، واصل المعهد الاضطلاع بأنشطة مع الشركاء القدامى، مثل معهد مونتريري للدراسات الدولية، ومؤسسة العالم الآمن، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، والمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (تشاثام هاوس)، ومركز البحث والتدريب والإعلام في مجال التحقق، ومعهد بحوث السلام والسياسة الأمنية التابع لجامعة هامبورغ.

٦٠ - ونزولا عند رغبة مجلس الأمناء، بدأ المعهد تشجيع استفادة الدول الأعضاء والأمانة العامة من المعهد بوجه أفضل. وبصفة خاصة، أوصى مجلس الأمناء في تقريره لعام ٢٠١٣ (A/68/206) بأن يطلب الأمين العام إجراء دراسة عن التكنولوجيات الناشئة، مع التركيز على تكنولوجيات الأسلحة المتسمة بالتشغيل الذاتي على نحو متزايد، مع اضطلاع المعهد بدور في البحوث. وبإمكان الجمعية العامة أن تطلب إلى المعهد القيام بدراسات أو أنشطة معينة. وتنص المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة السابعة من النظام الأساسي للمعهد على مثل هذه الآلية. وتسمح هذه الإمكانية للدول الأعضاء بتحديد المواضيع التي سيتناولها التحليل والتي لها أكبر قيمة لدى غالبية الدول الأعضاء، بدلا من أن تخضع مواضيع البحث في الغالب لحفنة من الجهات المانحة وتفضيلائها. وإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الآلية لجميع الدول الأعضاء طريقة فعالة من حيث التكلفة ومنصفة للاستفادة من التحليل المستقل قبل اتخاذ القرارات بشأن المسائل الموضوعية في الجمعية العامة أو في هيئاتها الفرعية.

رابعاً - الاتصالات والتوعية

٦١ - من المؤشرات الهامة لأثر عمل المعهد وسمعته عدد الطلبات التي يتلقاها للحصول على الخدمات التشاورية أو الاستشارية. ويطلب إلى الموظفين على نحو منتظم تقديم المشورة للأطراف المعنية أو التشاور معها أو إحاطتها. وترد الطلبات من داخل منظومة الأمم المتحدة ومنفرادى الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، ومن المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والإقليمية، ومعاهد البحوث، والهيئات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وفئات المجتمع المدني. ويتلقى المعهد طلبات متكررة من رؤساء مؤتمر نزع السلاح للحصول على المساعدة.

٦٢ - ويواصل المعهد تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالاتصالات والتوعية، مع التركيز على تطوير "العلامة المميزة" للمعهد من خلال التركيز على الدور الفريد الذي يؤديه المعهد في المجتمع الدولي والقيمة التي يضيفها.

٦٣ - وتم إصدار هوية بصرية جديدة في عام ٢٠١٣، تشمل شعارا جديدا. وبدأ تشغيل موقع شبكي جديد لتسهيل التواصل الإلكتروني وإدخال قدرات وظيفية ابتكارية.

٦٤ - ويواصل المعهد تطوير سلسلة منشوراته الإلكترونية. فجميع منشورات المعهد متاحة للتزليل، بالكامل وبالحان، من الموقع الشبكي للمعهد.

٦٥ - واستُحدثت منتجات إلكترونية جديدة في عام ٢٠١٣، منها رموز الاستجابة السريعة المدججة في نشرات المعهد ومواده، وفي كتبه الإلكترونية مع إمكانية الاستفادة منها

إلى أقصى حد بواسطة اللوحات الإلكترونية. وتزايد استغلال أدوات وسائل التواصل الاجتماعي.

٦٦ - غير أن العمل في مجال الاتصالات والتوعية يتعثر بسبب مغادرة أحد الموظفين الرئيسيين في عام ٢٠١٣ وتخفيض عدد الموظفين إلى شخص واحد فقط.

خامسا - الهيكل والإدارة والتوظيف

٦٧ - في شباط/فبراير ٢٠١٤، تم الاستغناء عن اثنين من موظفي المعهد المتفرغين ومحرر واحد غير متفرغ بسبب قيود التمويل. وبلغ عدد الموظفين الأساسيين للمعهد، أي الموظفين اللازمين لضمان سير المعهد وفقا للنظام الإداري والقواعد والأنظمة المالية للأمم المتحدة، وإدارة شؤون الباحثين، إضافة إلى الاضطلاع بإدارة العمليات اليومية، مثل تنظيم الاجتماعات، والتحرير وتعهيد الموقع الشبكي، أدنى المستويات الحرجة. وانخفض عدد موظفي المعهد بحيث يؤدي أي تخفيض آخر إلى عدم قدرة المعهد على دعم أنشطة البحث.

٦٨ - ويتكون موظفو المعهد في شباط/فبراير ٢٠١٤، من المدير التنفيذي وموظفين تنفيذيين وموظفي دعم متفرغين وموظف دعم واحد غير متفرغ. ويضاف إلى الباحثين الخمسة الحاليين والأربعة زملاء الأقدمين (اثنان منهما مقيمان) خبراء استشاريون ومؤسسات يستعان بهم لخبرات معينة أو أنشطة قصيرة الأجل.

٦٩ - وبإعادة هيكلة برنامج عمل المعهد في عام ٢٠١٠، بدأت عملية جلب الخبرة الفنية اللازمة لوضع الهيكل البرنامجي الجديد. وكان الهدف من الهيكل البرنامجي ذا شقين: أولا، إنشاء مجموعة مستدامة من الخبرات تتيح استمرار وضع مشاريع البحوث والأنشطة وتنفيذها؛ ثانيا، إنشاء آلية أخرى لمساهمة الدول في أعمال المعهد. ومع ذلك، فرغم أن من الواضح أن هذا الهيكل سيعود على المعهد بفوائد على الأجل الطويل، فلا يزال التمويل اللازم لإنشاء وظائف موظفي البرنامج حتى الآن بعيد المنال. ويستخدم المعهد حاليا موظفا واحد متفرغا وآخر يعمل نصف الوقت لقيادة البرنامج.

سادسا - المسائل المالية: الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة والتبرعات

٧٠ - وفقا للفقرة ١ من المادة السابعة من النظام الأساسي للمعهد، تشكل التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء والمؤسسات العامة والخاصة مصدر التمويل الرئيسي.

٧١ - وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية، ما زالت التبرعات المقدمة إلى المعهد تتزايد ببطء ولكن باطراد. بيد أنه، بسبب ازدياد التكاليف الإدارية وتزايد القيود الوطنية المفروضة على الدعم غير المخصص، لا يزال المعهد يعاني من صعوبات لتغطية التكاليف المؤسسية. وخصص حوالي ٨٥ في المائة من جميع التبرعات في السنوات الأخيرة لمشاريع معينة. وخلال السنوات الخمس الماضية، لم تسهم سوى نسبة ١٠ في المائة من الدول الأعضاء (أقل من ٢٠ دولة)، في المتوسط، بتمويل مؤسسي وتمويل غير مخصص في المعهد. وبمجرد الحفاظ على موظفي المعهد لتلبية الاحتياجات المالية والإدارية والتشغيلية يكلف حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ ١ دولار سنوياً، مقارنة بالإيرادات المتأتية من التبرعات والبالغة حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣، لدعم تلك التكاليف المؤسسية. وتمثل جزء من استراتيجية تعبئة الموارد في تحسين المسؤولية عن التكاليف المتعلقة بأنشطة موظفي المعهد ضمن ميزانيات مشاريع معينة (باعتبارها تكاليف غير مباشرة). ولئن كان هذا الأسلوب يساعد على استرداد التكاليف، فإنه يؤدي إلى ارتفاع ميزانيات المشاريع، وذلك يؤثر تأثيراً غير مشجع للجهات المانحة المحتملة. وفي الوقت نفسه، يتزايد عدد الجهات المانحة التي وضعت الآن حدوداً قصوى للتكاليف العامة أو ترفض جميع التكاليف العامة، الأمر الذي نال من جهود المعهد الرامية إلى استرداد التكاليف.

٧٢ - وفيما يتعلق بالإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، تنص الفقرة ٢ من المادة السابعة، من النظام الأساسي للمعهد على أن هذه الإعانة تستخدم لتغطية تكاليف مدير المعهد وموظفيه. غير أنه، لمدة سنوات عديدة، لا تزيد الإعانة على تغطية تكاليف المدير. وفي الحقيقة، من المتوقع ألا تغطي هذه الإعانة، في عام ٢٠١٤، سوى ٨٤ في المائة من تكاليف المدير. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٤٧، على تقديم إعانة قدرها ٨٠٠ ٥٧٧ دولار إلى المعهد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٣ - ومنذ إنشاء المعهد، وتمشيا مع الفقرة ٢ من المادة السابعة، من النظام الأساسي للمعهد، طلب الأمين العام موافقة الجمعية العامة على تقديم إعانة إلى المعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة وحصل عليها، وتكتسي هذه الإعانة أهمية حيوية بالنسبة لضمان الطبيعة المستقلة والمستمرة لسير المعهد. وظل المبلغ الأساسي للإعانة ثابتاً نسبياً (مع تعديل التكاليف من حين لآخر) لما يزيد على عقد من الزمن. وأعرب كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والدول الأعضاء عن التأييد لفكرة زيادة الإعانة. ونظراً للقيود المالية التي تواجه الأمم المتحدة، لم تنظر الأمانة العامة حتى الآن في توصية الجمعية العامة الواردة في قرارها ٦٥/٨٧ (التي أشارت فيه إلى توصيتها الواردة في القرار ٦٠/٨٩) بأن ينفذ الأمين

العام القيام، في حدود الموارد المتاحة، التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس أمناء المعهد بشأن تمويل المعهد.

٧٤ - والإيرادات التي يتلقاها المعهد عن طريق التبرعات مضمونة على أساس متجدد، حيث إنها تقدم في المقام الأول على أساس المشاريع. وبالتالي، فإن تخطيط البرامج يستند إلى الاحتياجات المتوقعة للدول الأعضاء وتجربتها السابقة فيما يتعلق بمستويات التمويل.

سابعاً - استنتاج

٧٥ - سوف تكون الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥ حافلة للغاية بالأنشطة في الأوساط المعنية بترع السلاح. وهي أيضاً فترة انتقالية بالنسبة للمعهد، في انتظار تغيير المدير، وتنطوي هذه الحالة على فرص وتحديات في نفس الوقت. وسيواصل المعهد، بناء على ما اكتسبه من خبرة منذ ٣٠ عاماً وعلى نطاقه العالمي بوصفه صوتاً مستقلاً موثقاً به على الصعيد الدولي، السعي إلى تحقيق ولايته المتمثلة في دعم الجهود الرامية إلى إحراز تقدم نحو عالم يسوده السلم والازدهار. إلا أن المعهد يحتاج إلى مزيد من الدعم المالي من الدول الأعضاء والأمم المتحدة لضمان قدرة المعهد على الاستمرار في المستقبل.

المرفق الأول

التكاليف المتوقعة لموظفي المؤسسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٤	المرتب الصافي الإجمالي	المرتبات الإلزامية من مرتبات الموظفين	الاقتطاعات الإلزامية من التكاليف العامة للموظفين	بدل التمثيل	المجموع
عقود الأمم المتحدة: (أ)					
١ مد-٢	٢٣٤,٠	٣٤,٣	٧٩,٥	٠,٦	٣٤٨,٤
١ من فئة الخدمات العامة	١٢٩,٥		٤٤,٠		١٧٣,٥
١ من فئة الخدمات العامة، الرتب الأخرى	١٠٣,٨		٣٥,٣		١٣٩,١
تكاليف إنهاء خدمة المدير					٣٣,٥
المجموع الفرعي					
					٦٩٤,٥
عقود المعهد: (ب)					
١ ف-٥	١٥٩,٤				١٥٩,٤
١ ف-٣	١١١,٤				١١١,٤
١ ف-٣ (غير متفرغ)	٧٧,٨				٧٧,٨
المجموع الفرعي					
					٣٤٨,٦
المجموع					
					١٠٤٣,١
٢٠١٥	المرتب الصافي الإجمالي	المرتبات الإلزامية من مرتبات الموظفين	الاقتطاعات الإلزامية من التكاليف العامة للموظفين	بدل التمثيل	المجموع
عقود الأمم المتحدة: (أ)					
١ مد-٢	٢٢٩,٢	٣٤,٣	٧٧,٩	٠,٦	٣٤٢,٠
١ ف-٥	١٨٩,١	٢٦,٠	٦٤,٣		٢٧٩,٤
١ ف-٣	١٣٣,٩		٤٥,٥		١٧٩,٤
١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	١٣٠,٥		٤٤,٣		١٧٤,٨
١ من فئة الخدمات العامة، الرتب الأخرى	١٠٤,٦		٣٥,٥		١٤٠,١
تكاليف استقرار المدير					٣٧,٨
المجموع الفرعي					
					١١٥٣,٥

الاقتضاءات				
٢٠١٥	المرتب الصافي الإجمالي	الإلزامية من مرتبات الموظفين	التكاليف العامة للموظفين	بدل التمثيل
المجموع				
عقد المعهد: (ب)				
١ ف-٣ (غير متفرغ)	٨٠,٣			٨٠,٣
المجموع الفرعي				٨٠,٣
المجموع				١ ٢٣٣,٨

(أ) بناء على جدول التكاليف القياسية للمرتبات المطبق في جنيف - الإصدار ٧.

(ب) وضعت هذه العقود أصلا على أساس ممارسات الأمم المتحدة التعاقدية في مجال التوظيف القصير الأجل. وفي السنوات الأخيرة، أبلغت الأمانة العامة المعهد أن هذه العقود لم تعد ملائمة لموظفيه، ومن ثم يجب تحويلها. وتستند المبالغ الواردة في الجدول إلى تجارب السنوات السابقة، بسعر صرف يتراوح بين ١ و ٠,٩٢٦ فرنكا سويسريا.

المرفق الثاني

تفاصيل التبرعات في عام ٢٠١٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

التبرعات	٢٠١٣
ألف - التبرعات الحكومية	
كندا	٥ ٢٤١
الصين	١٩ ٩٨٥
فنلندا	٧٩ ٥٧٦
فرنسا	١٦١ ٤٢٤
ألمانيا	٧٢٤ ٥٤٨
الكرسي الرسولي	٥ ٠٠٠
هنغاريا	١٣ ٥٦٩
الهند	١٩ ١٢٧
إندونيسيا	١٧ ١٠٦
أيرلندا	٦٦ ٢٩٣
العراق	٤ ٩٨٢
اليابان	٢٤ ٦٩٨
المكسيك	١٠ ٦٦٠
هولندا	٩٢ ٢٥٩
النرويج	٦١٧ ٩١١
باكستان	٤ ٨٨٤
الاتحاد الروسي	١٠٠ ٠٠٠
صربيا	٢ ٠٠٠
سويسرا	١٢٤ ٤٠٣
تركيا	٤ ٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	١٠ ٠٠٠
مجموع التبرعات الحكومية	٢ ١٠٧ ٦٦٦
باء - التبرعات الحكومية الدولية	
المفوضية الأوروبية	٦٤٩ ٨٦٨
المنظمة الدولية للفرنكوفونية	٣ ٢٥٩
التبرعات الحكومية الدولية	٦٥٣ ١٢٧

التبرعات	٢٠١٣
جيم - الهبات العامة	
جامعة نورث إيسترن	٨٠٧٣
مؤسسة سيمونز	٢٠٠٠٠
جامعة السلام	٨٣٧
مجموع الهبات العامة	٢٨٩١٠
مجموع التبرعات (ألف + باء + جيم)	٢٧٨٩٧٠٣